أ. بن عاشور صفاء

تدخّل القاضي الإداريّ في تنفيذ قراراته ضدّ الإدارة

مبرّراته وقيوده

دراسة تحليلية نقدية

دار هومه

Scanné avec CamScanner

يطرح موضوع تدخّل القاضي الإداري في تنفيذ قراراته ضدّ الإدارة إشكالا رئيسيًا هامًا بخصوص مدى جواز تدخّله في التّنفيذ وحدوده، فلطالما تكرّر فقها وقضاء القول باقتصار دوره على الفصل في النّزاع والاكتفاء بإلغاء القرارات الإداريّة المخالفة للمشروعيّة، والقول بوجود العديد من القيود التي تمنع تدخله في التنفيذ.

هذه الدّراسة تكشف عن مبرّرات تدعم ضرورة تدخّل القاضي الإداري في التّنفيذ ؛ تتمثّل أساسا في مميّزات التّنفيذ ضدّ الإدارة بالنّظر إلى الحصانة التي تتمتّع بها وما ينتج عن ذلك من عدم جواز الحجز على أموالها وغيره، فضلا عن لجوء الإدارة عادة للإشكال التّنفيذي في غير ما وضع له للتهرّب من التّنفيذ.

إضافة إلى ما ذكر فإنّ امتناع الإدارة عن التّنفيذ استلزم البحث في أعذارها والتكيّفات القانونيّة لتصرّفها وتأثيره على تدخل القاضي الإداري في التّنفيذ.

أمّا بالنسبة للقيود المزعومة على تدخل القاضي الإداري في التّنفيذ المتمثلة أساسا في مبدأ الفصل بين السّلطات ورقابة المشروعيّة، فهي تطرح تساؤلا جوهريًا عن صحّة كونها موانع لتدخّله في تنفيذ قراراته من عدمها، و هو تساؤل تمّ إسقاطه على تلك القيود بالبحث عن المفاهيم الحقيقيّة لها ومنه التأكّد من مدى صحّة ذلك الزعم.

في مرحلة لاحقة تم التطرّق إلى مبدأ طالما اعتُبِرَ قيدا صلبا على صلاحيّة القاضي الإداري في توجيه الأوامر للإدارة والبحث فيما إذا كان مؤسّسا – خاصّة في ظلّ وجود استثناءات عليه – وكذلك في مبرّرات تلك الاستثناءات للوقوف على الحكمة من المبدأ إن وجدت.

إن هذه الدّراسة تؤكّد ضرورة وحتميّة تدخّل القاضي الإداري في التّنفيذ، تأدية لواجبه كاملا بوضع حدّ لاعتداءات الإدارة على الحقوق والحريّات ودوسها على مبدأ المشروعيّة، كل ذلك إعمالا لمبادئ القانون والقضاء الإداريّين.

ISBN 978-9961654880
9 789961 654880
السّعر: 630 دج
5/606
دار هومه
للطباعة والنشر والتوزيع
023 19 13 54
023 19 13 57
023 19 13 56
023 19 13 58
34 حي لابرويار- بوزريعة - الجزائر
www.editionshouma.com
info@editionshouma.com

Scanné avec CamScanner

الخطّة

مقدّمة

الفصل الأول : مبررات تجاوز القاضي الإداري مرحلة الفصل في النزاع إلى مرحلة التنفيذ.

المبحث الأول : مميزات التنفيذ ضد الأشخاص المعنوية العامة.

المطلب الأول : الحصانة ضد التنفيذ الجبري.

المطلب الثاني : الإشكال في التنفيذ.

المبحث الثاني : إحجام الأشخاص المعنوية العامة عن التنفيذ.

المطلب الأول : أعذار الإدارة في إحجامها عن التنفيذ.

المطلب الثاني : تكييف إحجام الإدارة عن التنفيذ وآثاره.

الفصل الثاني : القيود الواردة على تدخّل القاضي الإداري في التنفيذ وأثرها على الإجتهاد القضائي.

المبحث الأوّل : مبدأ الفصل بين السلطات ورقابة المشروعيّة.

المطلب الأوّل : الفصل بين السلطات وانعكاسه على الدور التدخّلي للقاضي الإداري.

المطلب الثاني : رقابة المشروعيّة وتأثيرها على دور القاضي الإداري في التنفيذ.

المبحث الثاني : مبدأ عدم توجيه أوامر للإدارة.

المطلب الأول : تحليل القول بعدم جواز توجيه أوامر للإدارة.

المطلب الثاني : تصدّع مبدأ عدم توجيه أوامر للإدارة.

الخاتمة.

Scanné avec CamScanner